

## الفصل السابع

## موقف الحكومة المالي

ارتكزت موازنة عام 2002 على محاور وأولويات محددة فى إطار البرنامج الأخير للاستراتيجية القومية الشاملة والعام الأول للولاية الرئاسية الثانية. من أهم موجهات هذه الموازنة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي و الاستمرار فى سياسة التحرير وسياسات الاعتماد على الذات وتوجيه السياسات الكلية والجزئية لرفع الطاقات الإنتاجية وتقوية قدرات البلاد الاستيعابية للاستثمار والاهتمام ببرامج التقانة وتقوية العلاقات الاقتصادية الخارجية.

هدفت الموازنة الى تحقيق معدل نمو فى اجمالى الناتج المحلى الحقيقى بما يعادل 7% و معدل تضخم قدره 5% بنهاية العام مع المحافظة على استقرار سعر الصرف. ومن واقع الأداء الفعلى فقد تحقق معدل نمو بلغ 6.5%، واقترن ذلك بارتفاع معدل التضخم إلى 8% بنهاية العام.

الأداء المالى للعام 2002 : -

اظهر الأداء الفعلى لعام 2002 أن اجمالى الإيرادات العامة الذاتيه بلغ 472.2 بليون دينار أو ما يعادل 97.9 % من اجمالى المتوقع تحصيله خلال العام. وسجل اجمالى المصروفات الجارية 377 بليون دينار بما يمثل 85.9% من اجمالى المصروفات الجارية المتوقعه لعام 2002. ونتيجة لهذه التطورات فقد سجل أداء الموازنة الجارية فائضاً قدره 95.2 بليون دينار مقارنة بتقدير قدره 43.4 بليون دينار لعام 2002 وذلك بنسبة زيادة 119.4 % ( جدول ( 7 - 1)).

## جدول (7- 1)

## الأداء المالي للقطاع العام

(بليون دينار)

2002			2001			البنــــــــــــد
% من المقدر	الأداء الفعلى	تقديرات الموازنة	% من المقدر	الأداء الفعلى	تقديرات الموازنة	
97.9	472.2	482.3	90.6	365.2	402.9	إجمالى الإيرادات العامة الذاتية
85.9	377.0	438.9	99.2	342.8	345.4	إجمالى المصروفات الجارية
219.4	95.2	43.4	38.9	22.4	57.5	فائض (+) عجز (-) الموازنة الجارية
88.5	140.8	159.1	65.2	76.0	116.5	مصروفات التنمية والاستثمار
- 39.4	- 45.6	- 115.7	- 90.8	- 53.6	59.0	العجز الكلى للقطاع العام
39.4	45.6	115.7	90.8	53.6	59.0	تمويل العجز
36.1	8.3	23.0	27.1	5.4	19.9	تمويل خارجى
40.2	37.3	92.7	123.3	48.2	39.1	تمويل محلى

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى.

ومن جهة أخرى، بلغت مصروفات التنمية والاستثمار 140.8 بليون دينار بما يمثل 88.5% من المقدر لعام 2002، أى بنسبة انخفاض 11.5%، مما ساهم فى انخفاض العجز الكلى للقطاع العام، حيث بلغ 45.6 بليون دينار مقارنة بعجز مقدر بنحو 115.7 بليون دينار لعام 2002، أى بانخفاض قدره 60.6%. ويعزى ذلك لحرص الدولة على ترشيد الإنفاق، مع الأخذ فى الاعتبار الصرف على الأولويات. ومن ناحية أخرى اتجهت الدولة إلى تنمية الموارد دون فرض أعباء جديدة على المواطنين، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات لتحفيز الاستثمار والتوسع فى النشاط الاقتصادى.

تم تمويل العجز الكلى البالغ 45.6 بليون دينار فى معظمه من مصادر داخلية بمقدار 37.3 بليون دينار وبلغ التمويل الخارجى مقدار 8.3 بليون دينار لعام 2002م.  
الإيرادات العامة الذاتية : -

يوضح الجدول (7- 2) الأداء الفعلى للإيرادات العامة خلال عام 2002 مقارنة بعام

.2001

## جدول (7 - 2)

## الأداء الفعلي للإيرادات العامة

(بليون دينار)

2002				2001				البيان
% من المقدر	% من الإجمالي	أداء الموازنة	تقديرات الموازنة	% من المقدر	% من الاجمالي	أداء الموازنة	تقديرات الموازنة	
88.5	45.3	213.7	241.5	92.0	51.5	188.0	205.0	(I) الإيرادات الضريبية (أ + ب)
82.4	8.7	41.2	50.0	81.6	11.2	40.8	50.0	(أ) ضرائب مباشرة
117.8		5.3	4.5	94.0		4.7	5.0	- ضريبة الدخل
76.0		24.3	32.0	80.4		21.7	27.0	- أرباح الأعمال
-		0.4	-	45.8		1.6	3.5	- التنمية
96.0		4.8	5.0	61.3		4.9	8.0	- مساهمة المغتربين
75.3		6.4	8.5	86.2		5.6	6.5	- الدمغة
-		-	2.0	95.0		2.3	-	- أخرى
90.3	36.5	172.5	191.1	95.0	40.3	147.2	155.0	(ب) ضرائب غير مباشرة (3+2+1)
103.7		103.2	99.5	106.0		77.2	72.8	(1) الرسوم الجمركية
72.4		75.4	68.1	94.0		59.3	62.8	- رسوم الوارد
-		-	-	-		0.3	-	- رسوم الصادر
86.3		27.8	31.4	176.6		17.6	10.0-	- أخرى
69.5		27.8	39.9	90.0		32.3	35.7	(2) رسوم الإنتاج
79.7		41.5	52.1	81.0		37.7	46.5	(3) الضريبة على القيمة المضافة
107.3	54.7	258.5	240.8	90.0	48.5	177.2	197.9	(II) إيرادات غير ضريبية
97.9	100.0	472.2	482.5		100.0	365.2	402.9	إجمالي الإيرادات الذاتية

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة الذاتية من 365.2 بليون دينار في عام 2001 إلى 472.2 بليون دينار في عام 2002 بنسبة زيادة 29.3% . سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً من 188 بليون دينار في عام 2001 إلى 213.7 بليون دينار في عام 2002 بنسبة زيادة 13.7% ، وعلى الرغم من ذلك فقد انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 51.5% في عام 2001 إلى 45.3% في عام 2002. لقد اشتملت على إيرادات الضرائب المباشرة ، حيث ارتفعت من 40.8 بليون دينار في عام 2001 إلى 41.2 بليون دينار في عام 2002 بنسبة 1% ، لتساهم بنسبة 8.7% في إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بنسبة 11.2% في عام 2001. ومن جهة أخرى ، سجلت إيرادات الضرائب غير المباشرة ارتفاعاً ملحوظاً من 147.2 بليون دينار في عام 2001 إلى 172.5 بليون دينار في عام 2002 بنسبة زيادة 17.1% لتمثل

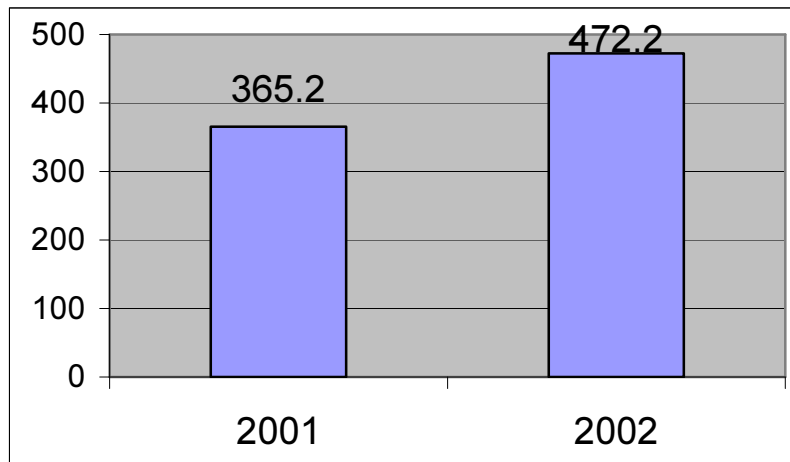
36.5% من إجمالي الإيرادات العامة، ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع إيرادات الرسوم الجمركية بنسبة 33.7% عن العام السابق، وكان التنفيذ بنسبة 103.7% من الربط المقدر.

أما الإيرادات غير الضريبية، فقد بلغت 258.4 بليون دينار، بارتفاع 45.8% عن عام 2001 حيث ساهمت بنسبة 54.7% في إجمالي الإيرادات، أي بنسبة 107.3% من الربط المقدر لعام 2002.

شكل (7- 1)

الأداء الفعلي للإيرادات العامة لعام 2002

(بليون دينار)



عائد المؤسسات والهيئات والشركات العامة والإستثمارات :-

يوضح الجدول (7- 3) العائد الفعلي للمؤسسات، الهيئات، الشركات العامة وعائد

الاستثمارات الحكومية لعام 2002 مقارنة بعام 2001.

جدول (7- 3)

عائد المؤسسات والهيئات والشركات والاستثمارات

(بليون دينار)

2002			2001			البند
% من المقدر	فعلي	تقديرات	% من المقدر	فعلي	تقديرات	
102.4	17.4	17.0	69.0	10.0	14.5	أ / أرباح المؤسسات والهيئات والشركات العامة
64.2	7.7	12.0	54.7	6.4	11.7	ب/ العائد من الاستثمارات الحكومية
<b>86.6</b>	<b>25.1</b>	<b>29.0</b>	<b>62.6</b>	<b>16.4</b>	<b>26.2</b>	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

ارتفعت إيرادات الحكومة الفعلية من المؤسسات والهيئات والشركات التي تمتلكها او تساهم فيها من 16.4 بليون دينار فى عام 2001 إلى 25.1 بليون دينار فى عام 2002 ، بنسبة 53% وبنسبة تنفيذ 86.6% من الربط المقدر لعام 2002.

المصروفات العامة : -

يعكس الجدول (7- 4) الأداء الفعلي للمصروفات العامة خلال عام 2002 مقارنة بعام 2001.

#### جدول (7- 4)

#### المصروفات العامة التقديرية والفعلية

(بليون دينار)

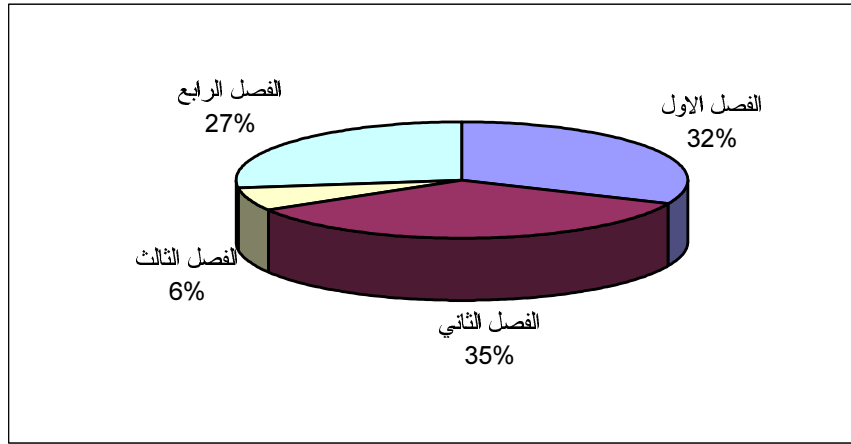
2002			2001			البيان
% من الاجمالي	اداء الموازنة	تقديرات الموازنة	% من الاجمالي	اداء الموازنة	تقديرات الموازنة	
31.8	164.6	170.9	31.0	131.6	136.6	الفصل الاول الاجور والمرتبات والمزايا
34.6	179.2	231.2	45.0	186.0	180.6	الفصل الثاني: مصروفات التسيير والبنود الممركزة والدعم الاجتماعي
6.4	32.9	36.8	6.0	25.0	27.9	الفصل الثالث: الدعم الجاري للولايات
27.2	140.8	159.1	18.0	76.0	116.5	الفصل الرابع: مصروفات التنمية القومية والمساهمة في رؤوس الاموال والتنمية اللوائية
100.0	517.8	598.0	100.0	418.8	461.6	المجموع

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطنى .

المصروفات الجارية بمقدار 377 بليون دينار بنسبة 63% من الإجمالى المقدر لعام 2002 وبنسبة زيادة قدرها 10% عن عام 2001. نتجت الزيادة من ارتفاع مصروفات الفصل الأول بنسبة 25.3% والفصل الثالث بنسبة 31.6%، وسجلت مصروفات الفصل الثانى انخفاضا طفيفاً بنسبة 3.6% مقارنة بعام 2001. ومن جهة اخرى، شهدت مصروفات التنمية والاستثمار ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 85.3% وبنسبة تنفيذ 88.5% من المقدر لعام 2002.

## شكل (7- 2)

## المصروفات العامة الفعلية للعام 2002



مصروفات التنمية : -

يوضح الجدول (7- 5) مصروفات التنمية الفعلية لعام 2002 مقارنة بعام 2001

(جدول 7- 5)

مصروفات التنمية الفعلية

(بليون دينار)

2002				2001			القطاع
% من إجمالي الأداء	أداء الموازنة	% من إجمالي التقديرات	تقديرات الموازنة	% من الإجمالي	أداء الموازنة	تقديرات الموازنة	
20.7	11.4	24.5	23.9	24.3	11.5	19.9	1. الزراعة
35.2	19.3	18.0	17.5	22.2	10.5	14.5	2. الطاقة والتعدين
1.8	1.0	4.2	4.1	3.2	1.5	3.7	3. المياه
6.9	3.8	13.8	13.3	8.4	4.0	11.9	4. النقل والاتصالات
2.5	1.4	20.1	19.6	15.4	7.3	11.6	5. التنمية الاجتماعية
25.8	14.1	10.9	10.6	20.7	9.8	11.5	6. الصناعة
6.6	3.6	7.7	7.5	4.6	2.2	0.8	7. برنامج السلام والتوطين
0.5	0.3	0.8	0.8	1.2	0.6	7.0	8. احتياطي التنمية
100.0	54.9	100.0	97.3	100.0	47.4	80.9	الإجمالي
مصادر التمويل							
84.6	45.5	76.4	74.4	88.6	42.0	61.0	تمويل محلي
15.4	8.3	23.6	23.0	11.4	5.4	19.9	تمويل خارجي

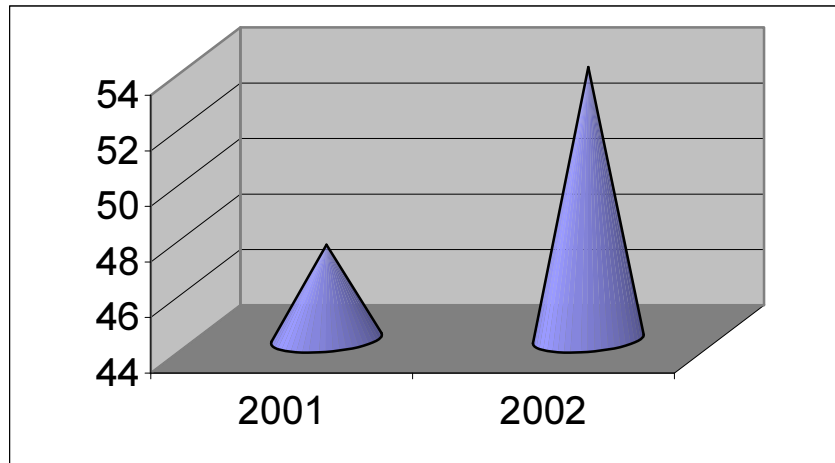
المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

ارتفع الصرف الفعلى على التنمية من 47.4 بليون دينار فى عام 2001 إلى 54.9 بليون دينار فى عام 2002 بما يعادل 56.4% من المقدر والبالغ قدره 97.3 بليون دينار. تم الصرف على الطاقة والتعدين بنسبة 35.2% من الإجمالي ، تليها الصناعة بنسبة 25.7% والزراعة بنسبة 20.7% والخدمات العامة والاجتماعية والتعليم والصحة بنسبة 18.4%. وقد تم تمويل العجز فى مصروفات التنمية من المصادر المحلية بمقدار 45.5 بليون دينار وعن طريق التمويل الخارجى بمقدار 8.3 بليون دينار .

### شكل (7 - 3)

#### مصروفات التنمية الفعلية

( بليون دينار )



#### تسليف بنك السودان للحكومة

تنص المادة (57 - 1 - أ) من قانون بنك السودان (تعديل يونيو 1993) على جواز منح تسليف مؤقت للحكومة لا يتعدى 25% من إجمالي تقديرات الإيرادات العامة الذاتية للسنة المالية التي يمنح فيها التمويل ، على أن يسدد ذلك التمويل في مدة لا تتجاوز الستة أشهر الأولى من السنة المالية التالية.

انخفض صافى اجمالى رصيد التمويل الممنوح للحكومة من 137 بليون دينار فى عام 2001 إلى 114.9 بليون دينار فى عام 2002 ، ويعزى انخفاض التمويل للارتفاع الكبير فى رصيد ودائع الحكومة لدى البنك المركزى من 9.6 بليون دينار فى عام 2001 إلى 27.3 بليون دينار فى عام 2002 بنسبة 183.7% ، هذا بالإضافة لانخفاض فى رصيد شهادات مشاركة الحكومة (GMCS) من 21.2 بليون دينار إلى 3.9 بليون دينار بنسبة 81.6% . ومن جهة اخرى ، ارتفع رصيد التمويل المؤقت الممنوح للحكومة من 18 بليون دينار فى عام 2001 إلى 30.9 بليون دينار فى عام 2002 بنسبة 71.7% .

## موازنة النقد الأجنبي :

يوضح الجدول (7- 6) موازنة النقد الاجنبى لعام 2002 مقارنة بعام 2001م

## جدول (7- 6)

## موازنة النقد الاجنبى

(ملايين الدولارات الأمريكية)

2002			2001			البيان
% من المقدر	أداء الموازنة ❖❖	تقديرات الموازنة ❖	% من المقدر	أداء الموازنة ❖❖	تقديرات الموازنة ❖	
125.3	1949.1	1556.0	100.3	1698.7	1693.3	الصادرات
115.2	1181.5	1025.5	109.7	827.3	754.3	المتحصلات غير المنظورة
7.3	44.0	604.0	25.4	20.1	79.0	السحوبات على القروض
12.3	8.0	65.0	23.8	6.2	26.0	تحركات رأسمالية قصيرة الأجل
105.9	683.4	645.0	254.5	574.0	217.0	استثمار مباشر
<u>99.2</u>	<u>3866.2</u>	<u>3895.5</u>	<u>112.9</u>	<u>3126.3</u>	<u>2769.6</u>	(أ) إجمالي المتحصلات
164.9	2446.4	1484.0	117.3	1585.5	1352.0	الواردات
131	1906.1	1455.0	125.3	1585.2	1264.8	المدفوعات غير المنظورة
49.3	87.8	178.0	84.2	116.2	138.0	سداد القروض
<u>142.4</u>	<u>4440.3</u>	<u>3117.0</u>	<u>119.3</u>	<u>3286.9</u>	<u>2754.8</u>	(ب) إجمالي المدفوعات
	- 574.1	778.5		160.6-	14.8	موازنة النقد الأجنبي (أ - ب)

المصدر: ❖ وزارة المالية.  
❖ بنك السودان.

شهدت موازنة النقد الاجنبى لعام 2002 ارتفاعاً فى اجمالى المتحصلات من 3126.3 مليون دولار فى عام 2001 إلى 3866.2 مليون دولار فى عام 2002 بنسبة زيادة قدرها 23.7%. و ارتفع اجمالى المدفوعات من 3286.9 مليون دولار إلى 4440.3 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 35.1% ، مما ادى إلى ارتفاع العجز من 160.6 مليون دولار فى عام 2001 إلى 574.1 مليون دولار فى عام 2002. هذا ، وقد شهدت كل بنود المتحصلات والمدفوعات ارتفاعاً عن العام السابق ، إلا أن الارتفاع الملحوظ فى بند الواردات بما يعادل 54.3% كان له الأثر الاكبر فى ارتفاع المدفوعات وبالتالي زيادة عجز الموازنة.